



معهد التخطيط القومي

# آراء في قضايا التخطيط والتنمية

العدد ( 5 ) – 2016 / 12 / 29

## " حول آلية تبادل الجنيه المصري مع اليوان الصيني "

أ. د. فادية محمد عبد السلام

أستاذ الاقتصاد المتفرغ

مركز العلاقات الاقتصادية الدولية بالمعهد

إغلاق التبادلات في اليوم السابق والعرض والطلب في أسواق سعر الصرف وتقلبات العملات الرئيسية. وتضبط الصين عملتها بشكل صارم وتتيح تقلبها ضمن هامش قدره 2% ارتفاعاً أو انخفاضاً حول السعر المرجعي الذي تحدده يومياً .

- وفقاً لصندوق النقد والبنك الدوليين سيظل الاقتصاد الصيني قادراً على تحقيق نمو بمعدل يدور ما بين 9.6%- 10% خلال العام الحالي مقارنة بمعدل 11.4% في العام الماضي وذلك بالرغم من المشكلات التي يعاني منها سوق الائتمان الأمريكي وتداعياتها العالمية .

- وهكذا يتزامن انضمام العملة الصينية اليوان إلى العملات المرجعية لدى صندوق النقد الدولي مع تعميق الإصلاحات المالية في الصين وفتح قطاعها المالي .

- يأتي الإعلان عن قيام البنك المركزي بتسعير اليوان جنباً إلى جنب مع قائمة العملات الرئيسية : الدولار واليورو والإسترليني والفرنك السويسري والين الياباني والريال السعودي والدينار الكويتي والدرهم الإماراتي، في ظل وعود من الصين بضخ استثمارات مالية ضخمة في مصر خلال الفترة المقبلة ، حيث تعتبر الصين ثاني أكبر شريك تجارى لمصر بعد الإمارات (وتعتلى الإمارات المركز الأول كأهم شريك تجارى لمصر فى السنوات منذ 2013/2014 وحتى 2015/2016 متفوقة بذلك على الولايات المتحدة والسعودية) ، وتليها ألمانيا في 2015/2016 (وفقاً لبيانات النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي أكتوبر عدد 2016/235) مستحوذة بذلك على إجمالي عمليات تجارية بلغت ما

أطلق البنك المركزي آلية لتبادل الجنيه المصري مع اليوان الصيني بدءاً من يوم الخميس 2016/12/1 . ثم تلا ذلك ما أعلنه البنك المركزي الصيني من انه قد وقع اتفاقية مع البنك المركزي المصري قيمتها 18 مليار يوان لتبادل العملات لأجل 3 سنوات في خطوة تهدف إلى تعزيز التجارة الثنائية والاستثمار والحفاظ على الاستقرار المالي في البلدين .

- إن عملة اليوان الصينية تتجه إلى احتلال مكانة مرموقة ومتميزة عالمياً بشكل يهدف إلى تعزيز فرص التجارة والاستثمار في جميع أنحاء العالم نظراً للقوة الاقتصادية الكبيرة وحجم التجارة الصينية العالمية الضخمة التي يتمتع بها الاقتصاد الصيني . حيث يتوقع تقرير صادر عن بيت الخبرة والمحاسبة الدولي ( برايس ووتر هاوس كوبرز ) أن تصبح الصين من أكبر ثلاثة اقتصادات في العالم بحلول 2030 ( على أساس القوة الشرائية ) بناتج محلى إجمالي قدره 30.6 تريليون دولار تليها الولايات المتحدة بـ 23.4 تريليون دولار ثم الهند بـ 13.7 تريليون دولار. ويتوقع نفس التقرير أن تتراجع اليابان من المركز الثالث حالياً إلى المركز الرابع بناتج محلى إجمالي قدره 5.8 تريليون دولار.

وكما يشير البنك المركزي الصيني فإن السعر المرجعي لليوان الذي ينشره كل يوم سيعكس سعر

تقدر بمليار دولار بمقابل بالجنيه المصري خاصة في منطقة شمال غرب وجنوب السويس .

3. إن قرار صرف الجنيه مباشرة باليوان الصيني بدلاً من الدولار في التعاملات مع الصين هو قرار صائب لأنه سيسهل إجراء الصفقات التجارية بشكل أسرع ومباشر بدلاً من تحويل الصرف إلى الدولار ثم تحويل العملة إلى اليوان الصيني مما يتسبب في الكثير من الخسائر بسبب الفروقات التي تحصل مع الارتفاع في سعر صرف العملات . وهذه الفروقات تعتبر قيمة تضاف على التعاملات التجارية بما يقدر أن تتراوح بما نسبته 5-6% وفقاً للتقديرات إضافة إلى رسوم التحويل من بنك إلى آخر . لذا يتوقع معه تراجع أسعار السلع الصينية في الأسواق المصرية إلى ما بين 5-10% بالنظر إلى الرخص النسبي للسلع الصينية في السوق المصري مما يستلزم معه إجراء دراسات حول الأثر على المنتجات المماثلة في الصناعة المحلية.

4. إن تطبيق هذه الآلية من شأنه أن يكون له تأثير إيجابي على الحل النسبي لأزمة الموارد الدولارية بما ينطوي أثره على تخفيف الضغط على الاحتياج للدولار كعملة أساسية للاستيراد في مصر، مما قد يساهم في تقليص الضوابط على تمويل الواردات داخل البنوك وحصرها في عدد محدود من السلع الأساسية والضرورية. والأرجح أن تساعد هذه الآلية في إعادة التوزيع الجغرافي لبعض الواردات من بعض الأسواق نحو السوق الصيني.

5. إن وجود هذه الآلية التنويعية لسلة الاحتياطيات النقدية من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي قد يجنب الجنيه التعرض لهزات عنيفة إذا استمر حصر الاحتياطيات في الدولار واليورو فقط . وقد يكون من الجدير دراسة تطبيق نفس الآلية مع دول أخرى مثل الهند بالنظر إلى آفاق النمو الاقتصادي المرتقب فيها. ومع ذلك فإن دخول البنوك المحلية في عمليات شراء للأصول المالية المقومة باليوان ليس من المتوقع حدوثه على نطاق واسع في الأجل القصير. فالأمر سيتوقف على اكتساب ثقافة التعامل مع هذه العملة في ظل انتعاش

يقرب من 5.190 مليار دولار في عام 2016/2015 بما يمثل 6.9% من إجمالي حجم التبادل التجاري المصري مع العالم، وبما يصل إلى ما نسبته 2.5% (462.7 مليون دولار ) من إجمالي الصادرات المصرية مع العالم مقارنة بنسبة 8.4% من إجمالي الواردات (بقيمة واردات تصل إلى 4.728 بليون دولار ) وبما يقدر بعجز في الميزان التجاري قيمته 4.265 بليون دولار في نفس العام. كذلك تصل قيمة صافي الاستثمارات الصينية في مصر إلى 119.3 مليون دولار وبما يمثل حوالي 1.7% من إجمالي صافي الاستثمارات المباشرة في مصر في عام 2016/2015 وهي نسبة تجاوزت مساهمات الصين في الاستثمارات المباشرة خلال السنوات التي تلت ثورة 25 يناير حيث لم تتجاوز 1% ( خلال السنوات 2013/12-2015/14).

- والأرجح أن هناك بعض الفوائد المتوقعة التي ستعود على مصر من جراء تطبيق نظام أسعار الصرف المباشرة بين اليوان الصيني والجنيه المصري:

1. سيتم التعامل في إبرام الصفقات التجارية بعُمليتيهما الرسميتين دون استخدام عملة وسيطة دولية كالدولار ، كما أن الصين ستتعامل على الجنيه على انه عملة وفاء رسمية مما يزيد الثقة في الاقتصاد المصري وعملة الجنيه .

2. إن تطبيق نظام الصرف المباشر بين العملتين الصينية والمصرية يستهدف بالدرجة الأولى قطاع الاستثمار بين البلدين والتي تتضمنها محددات رؤية مصر 2030 التي تسعى لتسهيل آفاق الاستثمار أمام رجال الأعمال والشركات الصينية وغيرها للاستثمار في مصر ، وانه في ضوء تنامي عجز الميزان التجاري لصالح الصين خلال السنوات الأخيرة من 2.5 مليار دولار في المتوسط حتى 4.265 مليار دولار في عام 2016/2015 من الممكن وفقاً للترجيحات والتخمينات أن يتم سداد جزء من هذا العجز عن طريق استثمارات صينية

المعاملات التجارية وحساب الفواتير المقومة بما يعادلها من الجنيهات المصرية.

6. على الجانب الآخر فإن تفعيل تأسيس نظام أسعار الصرف المباشرة بين عملة الصين والجنيه المصري سينهي المخاطر المتعلقة بتحويلات الدولار ، وسيحظى كل من المصدرين والمستوردين المصريين الذين سيتعاملون باليوان بفرص الحد من المخاطر وتقليل التكاليف المتعلقة بتحويل العملة المحلية إلى الدولار. حيث أن اختيار اليوان كعملة تداول بين المستثمرين المصريين سيمنح خصومات علي الواردات الصينية مع بعض الموردين الصينيين الساعيين إلي التخلص من المخاطر المتعلقة بتحويلات الدولار. على أي الأحوال فإن تطبيق هذا الاتفاق والذي بموجبه يمثل إضافة إلى الاحتياطات المصرية ويعزز السيولة بالدولار بما قيمته 2.62 مليار دولار لن يحل تماما مشكلة تنامي الواردات من الصين وغيرها من دول العالم ما لم تلجأ الدولة إلى ترشيد الواردات والتوسع في صناعات إحلال الواردات ، كذلك فإن فرصة تنمية الصادرات المصرية إلي الصين مشروطة بالتغلب علي التحديات التي لا تزال تواجه الصادرات وتؤثر عليها مثل المواصفات البيئية والصحية، تسهيل إصدار التراخيص والمستخلصات الجمركية والرسوم الضريبية وردھا وتقليل عدد الإجراءات الروتينية والموافقات وغيرها .

7. إن انتشار آلية مبادلة العملات مع الصين واتجاه الدول العربية إلى تطبيقها وعلي رأسها السعودية والإمارات وقطر - باعتبارها دولا مصدرة للنفط الخام والغاز الطبيعي والبتترول ومشتقاته- من شأنه التأثير علي وضع الدولار الأمريكي كعملة رئيسية في العالم في ظل الارتفاع المستمر لسعره خاصة وأن الصين هي المستورد الأكبر للمواد البترولية، مما قد يخفض الطلب على الدولار ويتسبب بذلك في تراجع ملحوظ في سعر الدولار عالمياً ويؤثر سلبياً على الاقتصاد الأمريكي خاصة وأن الصين هي أكبر دائن للولايات المتحدة .

والأرجح أن تسعى الولايات المتحدة للتدخل لإفشال هذه الآلية ومناهضة التعاون بين الصين والدول العربية وبالذات دول طريق الحرير وخاصة السعودية والتي يقدر أنها تمتلك 60% من الاستثمارات العربية في الولايات المتحدة.

8. إن تنامي استخدام اليوان الصيني كعملة رئيسية في العالم لتسوية التجارة والمدفوعات الدولية بما فيها صفقات الاستثمار وما يتعلق بنقل التكنولوجيا وسداد المديونيات الدولية قد يزيد القابلية للتحويل لليوان في مواجهة العملات الرئيسية الدولية مما يمهد للإلغاء التدريجي لاتفاق مبادلة اليوان مقابل العملات المحلية ومنها الجنية . باعتبار مثل هذه الاتفاقات بمثابة صفقات متكافئة تسوى في غضون عدة سنوات وبمبالغ محددة. حيث ستحرص الدول أصحاب العملات المحلية على اقتناء اليوان كعملة قابلة للتحويل ضمن سلة عملاتها وذلك لتسوية مدفوعاتها.

تصدر هذه النشرة استناداً إلى أن المادة الرابعة من القانون رقم 13 لسنة 2015 في شأن معهد التخطيط القومي والتي أناطت بالمعهد " إيداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات الخاصة بقضايا التخطيط والتنمية ". والآراء التي تقدم في أي عدد من أعداد هذه النشرة هي آراء من أعضائها من أصحاب الاختصاص من أعضاء الهيئة العلمية للمعهد، أو من المشاركين في اللقاءات العلمية التي ينظمها المعهد. وهي لا تعبر بالضرورة عن رأي رسمي للمعهد. والمعروض في هذا العدد هو رأي كاتبه.